التفسير عند الخوارج

د. صالح بن أحمد بن عبيد العلوي*

سلم البحث في ٢/١٠/١٤٤٤هـ اعتمد للنشر في ٥/١١/١٤٤٤هـ

ملخص البحث:

يتناول البحث موقف الخوارج من تفسير القرآن الكريم، وبيان منهجهم في فهم النصوص، وأثر أصولهم العقدية في توجيه تفسيرهم، مع عرض مؤلفاتهم التفسيرية. ولقد نشأت فرقة الخوارج بعد حادثة التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ورفعوا شعار «لا حكم إلا لله»، ثم تطوروا إلى تيار عقدي وسياسي مستقل. من أبرز أصولهم: تكفير مرتكب الكبيرة، ووجوب الخروج على الحاكم الجائر، وتكفير من رضي بالتحكيم. وحمل الخوارج النصوص القرآنية على وفق أصولهم العقدية، وخاصة في مسألة تكفير مرتكب الكبيرة، فاستدلوا بآيات الوعيد وجعلوها عامة في كل عاصٍ، دون التفريق بين أنواع الكفر أو الجمع بين النصوص. واتسم تفسيرهم بالوقوف عند ظواهر الألفاظ، وإهمال السياق، وعدم الجمع بين الأدلة، مما أدى إلى أحكام متشددة كوجوب قطع يد سارق القليل، وعدم حد قاذف الرجل، وغير ذلك. تحفظوا على السنة إذا خالفت ظاهر القرآن عندهم، وردّوا بعض الأحاديث، وخالفوا إجماع الأمة في مسائل كالرجم، والوصية للوارث، والجمع بين المرأة وعمتها. ولم يخلّف الخوارج تراثًا تفسيريًا واسعًا، وأكثر ما وصل إلينا من تراث الخوارج هو من الإباضية إحدى فرق الخوارج المعروفة، ومن أشهر تفاسيرهم: تفسير هود بن محكم، وهميان الزاد إلى دار المعاد، وتيسير التفسير، وأشهرها هو كتاب هميان الزاد، ومؤلفه محمد بن يوسف إطفيش (ت ١٣٣٢هـ)، ويتميز هذا التفسير بكثرة المباحث اللغوية والكلامية، وتأثره بالمعتزلة، والميل إلى التأويل المذهبي عند تعارض النص مع عقيدته. ويرى أن الإيمان مركب من الاعتقاد والإقرار والعمل، وأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار. ويخلص البحث إلى أن الخوارج قرؤوا القرآن من منظور مذهبي، فسيطرت عقيدتهم على فهمهم للنصوص، مما أدى إلى التوسع في التكفير، والجمود على الظواهر، وضعف الإنتاج التفسيري مقارنة بغيرهم من الفرق الإسلامية.

Abstract:

The research deals with the position of the Kharijites on the interpretation of the Holy Qur'an, explaining their approach to understanding texts, and the impact of their doctrinal principles in directing their interpretation, while presenting their interpretive works. The Kharijite

* أستاذ مشارك بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الملك عبد العزيز, جدة, المملكة العربية السعودية.

sect arose after the arbitration incident between Ali and Muawiyah, may God be pleased with them both, and they raised the slogan «There is no rule except for God», then they developed into an independent doctrinal and political movement. Among their most prominent principles are: declaring the perpetrator of a major sin an infidel, obligating an unjust ruler to rebel, and declaring someone who is satisfied with arbitration an infidel. The Kharijites based their doctrinal principles on the Qur'anic texts, particularly on the issue of declaring the perpetrator of a major sin an infidel. They used the verses of threat as evidence and made them general for every sinner, without distinguishing between the types of infidelity or combining the texts. Their interpretation was characterized by stopping at the apparent meanings of words, neglecting context, and not combining evidence, which led to strict rulings such as the necessity of cutting off the hand of the thief of a little, not limiting the thrower of a man, and so on. They have reservations about the Sunnah if it contradicts the apparent meaning of the Qur'an to them, reject some hadiths, and contradict the consensus of the nation on issues such as stoning, bequeathing to the heir, and combining a woman with her aunt. The Kharijites did not leave behind a broad interpretive heritage, and most of the Kharijite heritage that has reached us is from the Ibadis, one of the well-known Kharijite sects, and among their most famous interpretations are: the interpretation of Hud bin Muhkam, Humayyan al-Zad to Dar al-Ma'ad, and the facilitation of interpretation, the most famous of which is the book Humayyan al-Zad, and its author is Muhammad bin Yusuf Itfish (d. ١٣٣٢ AH). This interpretation is characterized by the abundance of linguistic and verbal discussions, its influence by the Mu'tazilites, and the tendency toward sectarian interpretation when the text conflicts with its belief. He believes that faith is a compound of belief, acknowledgment, and action, and that the perpetrator of a major sin will remain in Hell forever. The study concludes that the Kharijites read the Quran from a sectarian perspective, with their faith dominating their understanding of the texts, leading to an expansion of takfir, a stagnation in phenomenology, and a weakness in interpretive production compared to other Islamic sects.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليمًا كثيرًا. أما بعد: فإنه لا شرف إلا والقرآن سبيل إليه، ولا خير إلا وفى آياته دليل عليه، وقد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحقيقة وأيقنوا بها، وكان القوم عربا خلصًا، يفهمون القرآن، ويدركون معانيه ومراميه بمقتضى سليقتهم العربية، فهمًا لا تعكره عجمة، ولا يشوبه تكدير، ولا يشوهه شيء من قبح الابتداع، وفساد العقيدة.

وظل المسلمون على هذا يفهمون القرآن على حقيقته وصفائه، ويعملون به على بينة من هديه وضيائه، فكانوا من أجل ذلك أعزاء لا يقبلون الذل، أقوياء لا يعرفون الضعف، كرماء لا يرضون الضيم، حتى دانت لهم الشعوب وخضعت لهم الدول.

وجرى تفسير القرآن منذ زمن النبوة إلى زمن أتباع التابعين، على طريقة تكاد تكون واحدة، فخلف كل عصر يحمل التفسير عمن سلف بطريق الرواية والسماع.

غير أنَّ مسيرة الأمة لم تخلُ من ظهور فرقٍ ومذاهب كان لها أثرٌ بيِّن في توجيه فهم النصوص الشرعية، ومن أبرز تلك الفرق: الخوارج، الذين ارتبط نشوء مذهبهم بأحداث الفتنة الكبرى في صدر الإسلام، ثم تطوَّر مذهبهم العقدي والسياسي، وانعكس ذلك بوضوح على تعاملهم مع نصوص القرآن الكريم، استدلالًا وتأويلًا، وإثباتًا ونفيًا.

ومن هنا تنبثق مشكلة هذا البحث، والتي تتمثل في محاولة الكشف عن طبيعة المنهج التفسيري عند الخوارج، وبيان مدى تأثر تفسيرهم للقرآن الكريم بأصولهم العقدية ومواقفهم السياسية، ومدى التزامهم بالقواعد العلمية المعتبرة في فهم النصوص، وكذلك الوقوف على حقيقة دعواهم في التمسك بظاهر القرآن، وموقفهم من السنة النبوية والإجماع، وأثر ذلك كله في نتاجهم التفسيري.

وتتفرع عن هذه المشكلة الرئيسة عدة تساؤلات، من أهمها:

- ما الأسس العقدية التي بنى عليها الخوارج فهمهم للقرآن الكريم؟
- هل كان تفسيرهم قائمًا على منهج علمي منضبط، أم خضع لسلطان المذهب؟
- ما أثر موقفهم من السنة والإجماع في توجيه تفسيرهم؟
- ما طبيعة المؤلفات التفسيرية التي خلّفوها، وما قيمتها العلمية؟

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة خاصة تتناول التفسير عند الخوارج لكن هناك دراسات سابقة تناولت عقائد الخوارج، والتفسير المذهبي عموما ومن جملتهم الخوارج، والدراسات المتعلقة بقضية الإيمان والكفر وحكم مرتكب الكبائر وهي القضايا التي لهج بها الخوارج في تفسيرهم للقرآن.

أولًا: الدراسات العامة في الفرق الإسلامية وعقائد الخوارج:

تناولت كتب الفرق والمقالات نشأة الخوارج وأصولهم العقدية وآراءهم الفقهية والكلامية، ومن أبرزها:

- كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، حيث ناقش احتجاجات الخوارج ببعض النصوص القرآنية والحديثية وردَّ عليها.

- كتاب "شرح نهج البلاغة" لابن أبي الحديد، وفيه عرض لأدلتهم في تكفير مرتكب الكبيرة وتحليل لطريقتهم في الاستدلال.

- كتب المقالات ككتب الأشعري والبغدادي والشهرستاني التي عرضت لمذاهب الخوارج إجمالًا.

ملاحظات:

ركزت هذه المؤلفات على الجوانب العقدية والسياسية أكثر من تركيزها على المنهج التفسيري ذاته، وتناولت التفسير عرضًا ضمن قضايا الإيمان والتحكيم والكبائر.

صلة البحث الحالي بها:

يستفيد البحث من هذه الدراسات في تأصيل الخلفية العقدية المؤثرة في التفسير، لكنه يتميز باستقلاله بدراسة المنهج التفسيري عند الخوارج ذاته.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بالتفسير المذهبي

تناولت بعض الدراسات المعاصرة قضية التفسير المذهبي عمومًا، وذكرت الخوارج ضمن الاتجاهات التفسيرية، مركزة على ظاهرة تحميل النصوص ما يخدم المعتقد والجمود عند ظاهر النص وإغفال السنة والإجماع.

صلة البحث الحالي بها:

يمثل البحث انتقالًا من التنظير العام إلى التطبيق العملي على نصوص تفسيرية خارجية محددة.

كما يتميز البحث بالربط بين الخوارج الأوائل والإباضية المتأخرين، وتحليل الأصول العقدية المؤثرة في التفسير، ودراسة أثر الموقف من السنة والإجماع في بناء المنهج التفسيري.

ثالثًا: الدراسات المتعلقة بقضية الإيمان والكبائر

تناولت دراسات عقدية كثيرة مفهوم الإيمان ومسألة الخلود في النار وأثر ذلك في تفسير آيات الوعيد، لكنها بقيت في الإطار الكلامي دون تحليل للبنية التفسيرية.

موقع البحث الحالي بين الدراسات السابقة:

١- سد فجوة منهجية في دراسة التفسير عند الخوارج دراسة مستقلة.

٢- التحليل لا مجرد العرض الوصفي.

٣- الربط بين المنهج العقدي والتفسيري عند الخوارج.
٤- دراسة تطبيقية لنموذج إباضي وتحليل تطوره التاريخي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع البحث في عدة جوانب، من أبرزها:

١. أنه يتناول جانبًا مهمًّا من تاريخ التفسير، وهو التفسير عند فرقة من أقدم الفرق الإسلامية ظهورًا، كان لها أثر كبير في التاريخ العقدي والسياسي للأمة.

٢. أن دراسة تفسير الخوارج تكشف عن العلاقة الوثيقة بين العقيدة ومنهج التفسير، وتُبرز كيف يمكن للمذهب أن يوجِّه فهم النصوص.

٣. أن الوقوف على مناهج الفرق في تفسير القرآن يعين على إبراز المنهج الصحيح الذي سار عليه سلف الأمة، ويُسهم في تحصين الباحثين من الانحراف في الاستدلال.

٤. أن هذا الموضوع لم يحظَ بكثرة الدراسات المستقلة مقارنةً بغيره من الاتجاهات التفسيرية، مما يزيد من قيمته العلمية.

وأما المنهج العلمي المتبع في هذا البحث، فقد قام على جملة من الأصول، من أهمها:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بعرض آراء الخوارج في تفسير الآيات، ثم تحليلها وبيان منطلقاتها العقدية.
- المنهج المقارن: من خلال موازنة تفسيرهم بتفسير جمهور أهل السنة، وبيان مواضع الاتفاق والافتراق.
- المنهج الاستقرائي: بتتبع النصوص المنقولة عنهم في كتب الفرق والتفسير، وجمع ما تفرق من آرائهم.
- المنهج النقدي: ببيان ما في استدلالاتهم من مواطن قوة أو ضعف، في ضوء القواعد الأصولية واللغوية المعتمدة في التفسير.

وقد اعتمد البحث على المصادر الأصلية قدر الإمكان، سواء ما وصل من كتب الإباضية، أو ما نقلته كتب المقالات والفرق، وكتب التفسير، مع توثيق النقول، وعزو الأقوال إلى أصحابها.

وبذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة علمية موضوعية تُسهم في فهم طبيعة التفسير عند الخوارج، وتُبرز أثر الانحراف العقدي في توجيه فهم النص القرآني، مع مناقشة موقف الخوارج من تفسير القرآن، ومدى فهمهم لنصوص القرآن،

ومؤلفات الخوارج في التفسير، لكن قبل مناقشة ذلك، كان لابدّ أولًا من معرفة مذهب الخوارج ونشأتهم، وموقفهم من السنة وإجماع الأمة، وأثر ذلك في تفسيرهم للقرآن.

لذلك كانت خطة هذا البحث كالتالي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وأهمية الموضوع والدراسات السابقة وغاية هذا البحث، وخطّته.

التمهيد: وفيه فرقة الخوارج ونشأتهم.

المبحث الأول: مواقف الخوارج من تفسير القرآن الكريم

المبحث الثاني: فهم الخوارج لنصوص القرآن الكريم.

المبحث الثالث: موقف الخوارج من السنة والإجماع، وأثر ذلك في تفسيرهم للقرآن.

المبحث الرابع: مؤلفات الخوارج في التفسير.

المبحث الخامس: كتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد" كأنموذج من كتب التفسير عند الخوارج.

التمهيد: فرقة الخوارج ونشأتهم

بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وقعت الفتنة بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت الغلبة فيها لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، إلى ان جاءت موقعة صفين، حيث عرض معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها ومن معه الرغبة في التحكيم بين الحزبين. فرأى عليّ رضي الله عنه قبول التحكيم، رغبة منه في حقن الدماء. واختار معاوية رضي الله عنه: عمرو بن العاص رضي الله عنه ليمثله، واختار عليّ رضي الله عنه: أبا موسى الأشعري رضي الله عنه.

وكان قبول عليّ رضي الله عنه لمبدأ التحكيم أول عامل من عوامل التصدع في جيشه وحزبه، إذ أن بعض شيعته رأوا أن التحكيم خطأ، لأن الحق ظاهر في جانبه، ولا يعتوره شك في نظرهم، وقبول التحكيم دليل الشك من عليّ في أحقيته بالخلافة، وهم إنما قاموا معه في حروبه لاعتقادهم بأن الحق في جانبه، فكيف يشك هو فيه؟

ولم يرض هؤلاء بفكرة التحكيم. فخرجوا على عليّ رضي الله عنه، ولم يقبلوا أن يرجعوا إليه إلا إذا أقرّ على نفسه بالكفر لقبوله التحكيم، ونقض ما أبرم من الشروط بينه وبين معاوية، ولكن عليًّا رضي الله عنه لم يستجب لرغبتهم هذه، فأخذوا كلما خطب عليّ أو ضمَّه وإياهم مكان جامع رفعوا أصواتهم بقولهم: "لا حكم إلا لله".

وبعد يأس الخوارج من رجوع عليّ إليهم اجتمعوا في منزل أحدهم، وخطب فيهم خطبة حثَّهم على التمسك بمبدئهم والدفاع عنه، وطلب منهم الخروج من الكوفة إلى قرية بالقرب منها يقال لها "حروراء"، فخرجوا إليها وأمَّروا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي، ووقعت بينهم وبين عليّ حروب طاحنة هزمهم فيها، ولكن لم يقض عليه. وأخيرًا دبروا له مكيدة قتله، فقتله عبد الرحمن بن ملجم.

وجاءت دولة الأُمويين، فكان الخوارج شوكة في جنبها يهددونها ويحاربونها، حتى كادوا يقضون عليها. ثم جاءت الدولة العباسية، فكان بينهم وبينها حروب كذلك، ولكن لم يكونوا في قوتهم الأولى، لتفرق كلمتهم وتشتت وحدتهم، وضعف سلطانهم، وخور قواهم.

ويتفق الخوارج على مبدأين اثنين:

أحدهما: إكفار عليّ، وعثمان، والحَكَمين، وأصحاب الجمل، وكل مَن رضي بتحكيم الحَكَمين.

وثانيهما: وجوب الخروج على السلطان الجائر.

وهناك مبدأ ثالث يقول به أكثر الخوارج، وهو: الإكفار بارتكاب الكبائر.

وقد وضع الخوارج مبدأ للخلافة فقالوا: "إن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين، وإذا اختير الخليفة فليس يصح أن يتنازل أو يُحَكِّم، ويجب أن يخضع خضوعًا تامًا لما أمر الله، وإلا وجب عزله.

وقد دبَّت في الخوارج منذ نشأتهم جرثومة التفرق، وأُصيبوا بداء التحزب، فبلغ عدد أحزابهم نحو عشرين حزبًا، كل حزب يفارق الآخر في المبدأ والعقيدة، ومن أشهر هذه الفرق والأحزاب:

أولا: الأزارقة: وهم أتباع نافع بن الأزرق، وهم يُكَفِّرُون من عداهم من المسلمين، ويُحَرِّمُون أكل ذبائحهم ومناكحتهم، ولا يُجيزون التوارث بينهم، ويعاملونهم معاملة الكفار من المشركين، إما الإسلام، وإما السيف، ودارهم دار حرب، ويحل قتل نسائهم وأطفالهم، ولا يقولون برجم الزاني المحصن، ولا يقولون بحد مَن يقذف المحصنين من الرجال، أما قاذف المحصنات فعليه الحد قطعًا. ولا يرون جواز التقية.

ثانيًا: النجدات: وهم أتباع نجدة بن عامر، وهم يرون أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، بل عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن رأوا أن الحاجة تدعو إلى إمام أقاموه، وإلا فلا. ويقولون: إن الدين أمران:

أحدهما: معرفة الله تعالى، ومعرفة الرسول، والإقرار بما جاء به جملة، فهذا واجب

معرفته على كل مُكلَّف.

وثانيهما: ما عدا ما تقدم، فالناس معذورون بجهالته إلى أن تقوم عليهم الحُجَّة.

فمَن استحل شيئًا حرامًا باجتهاد فله عذره، وهم يعظمون جريمة الكذب، ويجعلونها أكبر جُرْمًا من شرب الخمر والزنا.

ومن بدع "نجدة" أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه، وقال: لعل الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم، ثم يُدخلهم الجنة، وزعم أن النار يدخلها مَن خالفه في دينه.

ثالثًا: الصفرية: وهم أتباع زياد بن الأصفر، وهم يقولون بأن أصحاب الذنوب مشركون، غير أنهم لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم كما ترى الأزارقة ذلك. وكل ذنب ليس فيه حد معلوم في الشريعة مثل الإعراض عن الصلاة فمرتكبه كافر.

رابعًا: الإباضية: وهم أتباع عبد الله بن إباض، وهم يُجمعون على أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين، ولا مؤمنين، ولكنهم كفار كفر النعمة، وأجازوا شهادة مخالفيهم من المسلمين، ومناكحتهم، والتوارث معهم، وحرَّموا دماءهم في السر دون العلانية. لأنهم محاربون لله ولرسوله، ولا يدينون دين الحق، ودارهم دار توحيد إلا معسكر السلطان، واستحلوا من غنائمهم: الخيل والسلاح، وكل ما فيه قوة حربية لهم. ولم يستحلوا غنائم الذهب والفضة، بل يردونها لأهلها.

هذه هي أهم فِرَق الخوارج، وهذه هي أهم ما لهم من تعاليم وعقائد، نضعها بين يدى القارئ قبل أن نتكلم عن موقفهم من التفسير، ليكون على علم بها، وليعلم بعد ذلك مقدار الصلة بينها وبين ما لهم من تفسير.

المبحث الأول

مواقف الخوارج من تفسير القرآن الكريم

تعددت فِرَق الخوارج، وتعددت مذاهبهم وآراؤهم، فكان طبيعيًا -وهم ينتسبون إلى الإسلام، ويعترفون بالقرآن- أن تبحث كل فرقة منهم عن أُسس من القرآن الكريم، تبنى عليها مبادئها وتعاليمها، وأن تنظر إلى القرآن من خلال عقيدتها، فما رأته في جانبها - ولو ادعاءً - تمسكت به، واعتمدت عليه. وما رأته في غير صالحها حاولت التخلص منه بصرفه وتأويله، بحيث لا يبقى متعارضًا مع آرائها وتعاليمها.

والذي يقرأ تاريخ الخوارج، ويقرأ ما لهم من أفكار تفسيرية، يرى أن المذهب قد سيطر على عقولهم، وتحكَّم فيها، فأصبحوا لا ينظرون إلى القرآن إلا على ضوئه، ولا يدركون شيئًا من معانيه إلا تحت تأثير سلطانه، لا يأخذون منه إلا بقدر ما ينصر

مبادئهم ويدعو إليها.

فمثلًا نرى أن أكثر الخوارج يُجمعون على أن مرتكب الكبيرة كافر، ومخلَّد في نار جهنم، ونقرأ في الكتب التي تكلمت عن الخوارج فنجد ابن أبي الحديد - وهو ممن تعرض لهم في كتابه "شرح نهج البلاغة" - يسوق لنا أدلتهم التي أخذوها من القرآن، وبنوا عليها رأيهم في مرتكب الكبيرة، كما نجده يناقش هذه الأدلة، ويفندها دليلًا بعد دليل. ونرى أن نمسك عن مناقشة ابن أبى الحديد لهذه الأدلة، ويكفى أن نسوق للقارئ الكريم هذه الآيات التي استندوا إليها، ووجهة نظرهم فيها، فهي التي تعنينا في هذا البحث، وهى التي ترينا إلى أي حد تأثر الخوارج بسلطان العقيدة في فهم نصوص القرآن.. فمن هذه الأدلة ما يأتي:

- قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ}[١] ..قالوا: فجعل تارك الحج كافرًا.

- ومنها قوله تعالى: {إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ}[٢]...قالوا: والفاسق - لفسقه وإصراره عليه - آيس من روح الله، فكان كافرًا.

- ومنها قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[٣]...قالوا: وكل مرتكب للذنوب فقد حكم بغير ما أنزل الله.

- ومنها قوله تعالى: {فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى (١٤) لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى}[٤]...قالوا: وقد اتفقنا مع المعتزلة على أن الفاسق يصلى النار، فوجب أن يُسمى كافرًا.

- ومنها قوله تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ}[٥]...قالوا: والفاسق لا يجوز أن يكون ممن ابيضت وجوههم، فوجب أن يكون ممن اسودت، ووجب أن يُسمى كافرًا، لقوله: {بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ}[٦].

- ومنها قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ (٣٨) ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ (٣٩) وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ (٤٠) تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ (٤١) أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ}[٧]... قالوا: والفاسق على

---

(١) [آل عمران: ٩٧].
(٢) [يوسف: ٨٧].
(٣) [المائدة: ٤٤].
(٤) [الليل: ١٤ - ١٦].
(٥) [آل عمران: ١٠٦].
(٦) [آل عمران: ١٠٦].
(٧) [عبس: ٣٨ - ٤٢].

وجهه غبرة، فوجب أن يكون من الكفرة الفَجَرة.

- ومنها قوله تعالى: {ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُور}[1]...قالوا: والفاسق لا بد أن يُجازى، فوجب أن يكون كفورًا.

- ومنها قوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ}[2]، وقال في سورة النحل: {إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ}[3]... قالوا: فجعل الغاوي الذي يتبعه مشركًا.

- ومنها قوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ}[4]...قالوا: فجعل الفاسق مُكَذِّبًا.

- ومنها قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}[5]...قالوا: فأثبت الظالم جاحدًا، وهذه صفة الكفار.

- ومنها قوله تعالى: {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[6].

- ومنها قوله تعالى: {فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (١٠٣) تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ (١٠٤) أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}[7]...قالوا: فنص سبحانه على أن مَن تخف موازينه يكون مكذِّبًا، والفاسق تخف موازينه فكان مكذِّبًا، وكل مكذِّب كافر.

- ومنها قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ}[8]. قالوا: وهذا يقتضى أن مَن لا يكون مؤمنًا فهو كافر، والفاسق ليس بمؤمن، فوجب أن يكون كافرًا.

هذه بعض الآيات التي تمسَّك بها الخوارج في موقفهم من مرتكب الكبيرة الذي لم يتب، والتي حسبوا أنها حجج دامغة لمذهب مخالفيهم من المسلمين. ولا يسع الذي

---

(١) [سبأ: ١٧].
(٢) [الحجر: ٤٢].
(٣) [النحل: ١٠٠].
(٤) [السجدة: ٢٠].
(٥) [الأنعام: ٣٣].
(٦) [النور: ٥٥].
(٧) [المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٥].
(٨) [التغابن: ٢].

يعرف سياق هذه الآيات وسباقها، ويعرف الآيات والأحاديث الواردة في شأن عصاة المؤمنين، ويتأمل قليلًا في هذه التخريجات والاستنتاجات التي يقولون بها، لا يسعه بعد هذا كله: إلا أن يحكم بأن القوم متعصبون، ومندفعون بدافع العقيدة، وسلطان المذهب.

وهناك نصوص من القرآن استغلها أفراد من الخوارج، لتدعيم مبادئهم التي يشذون بها عمن عداهم من بعض فِرَق الخوارج، وهى في مظهرها التفسيري أكثر تعصبًا، وأبلغ تعنتًا، فمن ذلك: أن نافع بن الأزرق كان لا يرى جواز التقية التي هي في الأصل من مبادئ الشيعة، ويستدل على حُرْمتها بقوله تعالى: {إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ}(١).

ويرى نجدة بن عامر جواز التقية، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ}(٢).

وأظهر من هذا: أن نجدة بن عامر كان لا يُصَوِّب نافع بن الأزرق فيما يقول به من إكفار القَعَدة، واستحلال قتل أطفال مخالفيه، وعدم رد الأمانات إلى مخالفيه، وغير ذلك من آرائه التي شذَّ بها، فأرسل نجدة إلى نافع رسالة يقول له فيها: ".. وأكفرتَ الذين عذرهم الله تعالى في كتابه من قعدة المسلمين وضعفتهم. قال الله عَزَّ وجَلَّ - وقوله الحق ووعده الصدق: {لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ}(٣)، ثم سماهم - تعالى - أحسن الأسماء فقال: { مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ}(٤). ثم استحللتَ قتل الأطفال وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم(٥)، وقال الله جَلَّ ثناؤه: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}(٦)، وقال سبحانه في القَعَدة خيرًا فقال: { {وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}(٧)، فتفضيله المجاهدين على القاعدين لا يدفع منزلة مَن هو

(١) [النساء: ٧٧].
(٢) [غافر: ٢٨].
(٣) [التوبة: ٩١].
(٤) [التوبة: ٩١].
(٥) في صحيح مسلم (١٣٥٧/٣) رقم (١٧٣١) من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».
(٦) [الأنعام: ١٦٤].
(٧) [النساء: ٩٥].

دون المجاهدين أَوَ ما سمعت قوله تعالى: {لاَّ يَسْتَوِي القاعدون مِنَ المؤمنين غَيْرُ أُوْلِي الضرر}...فجعلهم من المؤمنين، ثم إنك لا تؤدى الأمانة إلى مَن خالفك، والله تعالى قد أمر أن تُؤدَى الأمانات إلى أهلها، فاتق الله في نفسك، واتق يومًا لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئًا، فإن الله بالمرصاد، وحكمه العدل، وقوله الفصل. والسلام".

فرد عليه نافع بكتاب جاء فيه: "وعِبتَ ما دِنْتُ به من إكفار القَعَدة وقتل الأطفال، واستحلال الأمانة من المخالفين، وسأفسر ذلك إن شاء الله. أما هؤلاء القَعَدة، فليسوا كمن ذكرت ممن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنهم كانوا بمكة مقهورين محصورين لا يجدون إلى الهرب سبيلًا، ولا إلى الاتصال بالمسلمين طريقًا، وهؤلاء قد تفقهوا في الدين وقرأوا القرآن والطريق لهم نهج واضح، وقد عرفتَ ما قاله الله تعالى فيمن كان مثلهم إذ قالوا: {كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأرض}[1]، فقال: {أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ الله وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا}[2]، وقال سبحانه: {فَرِحَ المخلفون بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ الله وكرهوا أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ الله}[3]، وقال: {وَجَاءَ المعذرون مِنَ الأعراب لِيُؤْذَنَ لَهُمْ}[4]...فأخبر بتعذيرهم، وأنهم كذبوا الله ورسوله، ثم قال: {سَيُصِيبُ الذين كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[5]. فانظر إلى أسمائهم وسماتهم.

وأما الأطفال، فإن نوحًا نبي الله كان أعلم بالله منى ومنك، وقد قال: {رَّبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأرض مِنَ الكافرين دَيَّارًا * إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلاَ يلدوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا}[6]... فسمَّاهم بالكفر وهم أطفال، وقبل أن يُولدوا، فكيف كان ذلك في قوم نوح ولا نقوله في قومنا؟ والله تعالى يقول: {أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ}[7] وهؤلاء كمشركي العرب لا يُقبل منهم جزية، وليس بيننا وبينهم إلا السيف أو الإسلام.

وأما استحلال أمانات مَن خالفنا. فإن الله تعالى أحلَّ لنا أموالهم كما أحلَّ

(١) [النساء: ٩٧].
(٢) [النساء: ٩٧].
(٣) [التوبة: ٨١].
(٤) [التوبة: ٩٠].
(٥) [التوبة: ٩٠].
(٦) [نوح: ٢٦-٢٧].
(٧) [القمر: ٤٣].

دماءهم لنا، فدماؤهم حلال طلق وأموالهم فيء للمسلمين".

ولا شك لدينا في أن نافع بين الأزرق متعصب في فهمه للآيات على النحو الذي جاء في رسالته هذه، وهو تعصب بلغ به إلى درجة المغالطة، وإلا فهو جهل منه بمواقع كلام الله، ومدلول آياته.

المبحث الثاني

فهم الخوارج لنصوص القرآن الكريم

عندما ينظر الخوارج إلى القرآن لا يتعمقون في التأويل ولا يغوصون وراء المعاني الدقيقة، ولا يكلِّفون أنفسهم عناء البحث عن أهداف القرآن وأسراره، بل يقفون عند حرفية ألفاظه، وينظرون إلى الآيات نظرة سطحية، وربما كانت الآية لا تنطبق على ما يقصدون إليه، ولا تتصل بالموضوع الذي يستدلون بها عليه، لأنهم فهموا ظاهرًا معطلًا، وأخذوا بفهم غير مراد.

ولقد يعجب الإنسان ويدهش عندما يقرأ ما للقوم من سخافات في فهمهم لبعض نصوص القرآن، أوقعهم فيها التنطع والتمسك بظواهر النصوص، ولكى لا أُتهم بالقسوة في حكمي هذا، أضع بين يدى القارئ الكريم بعض ما جاء عن القوم، حتى لا يجد مفرًا من الحكم عليهم بمثل ما حكمت به.

"رُوىَ أن عبيدة بن هلال اليشكري[١] اتُهِمَ بامرأة حدَّاد رأوه يدخل منزله بغير إذنه، فأتوا قطريًا فذكروا ذلك له، فقال لهم: إن عبيدة من الدين بحيث علمتم، ومن الجهاد بحيث رأيتم، فقالوا: إنَّا لا نقاره على الفاحشة، فقال: انصرفوا.. ثم بعث إلى عبيدة فأخبره وقال: إنَّا لا نقار على الفاحشة، فقال: بهتوني يا أمير المؤمنين فما ترى؟ قال: إني جامع بينك وبينهم، فلا تخضع خضوع المذنب، ولا تتطاول تطاول البريء.. فجمع بينهم فتكلموا، فقام عبيدة فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} [النور: ١١]، فبكوا وقاموا إليه فاعتنقوه وقالوا: استغفر لنا.. ففعل".

---

(١) عبيدة بن هلال اليشكري: من رؤساء الأزارقة وشعرائهم وخطبائهم. كان في أول " خروجه " من المقدمين فيهم، وأرادوا مبايعته، فقال: أدلكم على من هو خير لكم مني: قطريّ بن الفجاءة المازني. فبايعوا قطريا، وظلّ عبيدة إلى جانبه زمنا. ووقع الخلاف بين الأزارقة، ففارقه وانحاز إلى حصن قومس (في ذيل جبال طبرستان) وسير الحجاج سفيان بن الأبرد الكلبي في جيش عظيم، فطلب قطريّ بن الفجاءة حتى لقيه في أحد شعاب طبرستان، وقتل قطري، وتبع سفيان بن الأبرد عبيدة وحاصره في حصن قومس إلى أن قتله وقتل من معه. الأعلام للزركلي (١٩٩/٤)، وهذا الخبر يرويه الخوارج والإباضية في كتبهم بلا إسناد.

"ويُروى أن واصل بن عطاء[1] وقع هو وبعض أصحابه في يد الخوارج فقال لأصحابه: اعتزلوا ودعوني وإياهم - وكانوا قد أشرفوا على العطب - فقالوا: شأنك. فخرج إليهم فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده، فقالوا: قد أجرناكم. قال: فعلِّمونا، فجعلوا يُعلِّمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلتُ أنا ومَن معي. قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا. قال: ليس ذلك لكم. قال الله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ المشركين استجارك فَأَجِرْهُ حتى يَسْمَعَ كَلاَمَ الله ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ} [التوبة: ٦]. فأبلغونا مأمننا، فنظر بعضهم إلى بعض ثم قالوا: ذلك لكم، فساروا بأجمعهم حتى بلغوهم المأمن".

ومن الخوارج مَن أدَّاه تمسكه بظاهر النصوص إلى أن قال: "لو أن رجلًا أكل من مال يتيم فلسين وجبت له النار، لقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا} [النساء: ١٠]، ولو قتل اليتيم أو بقر بطنه لم تجب له النار، لأن الله لم ينص على ذلك".

وهذا هو ميمون العجردي زعيم الميمونية[2] من الخوارج، يرى جواز نكاح بنات الأولاد وبنات أولاد الإخوة والأخوات ويستدل على ذلك فيقول: "إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأُمهات، والبنات، والأخوات، والعمَّات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأُخت، ولم يذكر بنات البنات ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة، ولا بنات أولاد الأخوات"[2].

ويُروى أن رجلًا من الإباضية أضاف جماعة من أهل مذهبه، وكانت له جارية على مذهبه قال لها: قَدِّمي شيئًا، فأبطأت، فحلف ليبيعها من الأعراب، فقيل له: تبيع جارية مؤمنة من قوم كفار، فقال: {وَأَحَلَّ الله البيع وَحَرَّمَ الربا} [سورة البقرة: ٢٧٥][3].

وأيضًا نرى أن الخوارج خرجوا على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وقالوا:

---

(١) واصل بن عطاء الغزّال، رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري. ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى "الواصلية" وهو الّذي نشر مذهب "الاعتزال" في الآفاق، ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة. وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك. الأعلام للزركلي (١٠٨/٨)، وهذا الخبر مذكور في كتب الخوارج والإباضية بلا إسناد.

(٢) قال الشهرستاني في الملل والنحل (١٢٧/١): "الميمونية أصحاب ميمون بن خالد يجيزون نكاح بنات البنات وبنات أولاد الأخوة و الأخوات وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات وبنات الإخوة والأخوات ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء".

(٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ٥٩).

لِمَ خرجت من بيتها، والله تعالى يقول: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [سورة الأحزاب: ٣٣].

وأيضًا فإن الأزارقة قالوا[١]: "مَن قذف امرأة محصنة فعليه الحد، ومن قذف رجلًا محصنًا فلا حد عليه، وهذا لأن الله تعالى نص على حد قاذف المحصنات، ولم ينص على حد قاذف المحصنين، وقالوا - أيضًا - بأن سارق القليل يجب عليه القطع، أخذًا بظاهر قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ} [المائدة: ٣٨]".

وغير هذا كثير نجده عندهم في بطون الكتب، وهو لا يدع مجالًا للشك في أن الخوارج قوم سطحيون في فهمهم لآيات القرآن الكريم، وإدراك معانيه.

المبحث الثالث

موقف الخوارج من السنة والإجماع وأثر ذلك في تفسيرهم للقرآن

لقد كان من أثر جمود الخوارج عند ظواهر النصوص القرآنية. أنهم لم يلتفتوا إلى ما جاء من الأحاديث النبوية ناسخًا لبعض آيات الكتاب. أو مخصصًا لبعض عموماته، أو زائدًا على بعض أحكامه، ويظهر أن هذا المبدأ قد تملَّك قلوب الخوارج، وتسلَّط على عقولهم، فنتج عنه أن وضع بعضهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وهو: "إنكم ستختلفون من بعدى، فما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله، وما خالفه فليس عنى" قال الإمام عبد الرحمن المهدى: "الزنادقة والخوارج وضعوا حديث: ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله"[٢].

كما كان من أثر هذا الجمود عند ظواهر القرآن أيضًا، أنهم لم يلتفتوا إلى إجماع الأمة، ولم يقدِّروه عند فهمهم لنصوص القرآن مع أن الإجماع في الحقيقة يستند إلى أصل من الكتاب أو السُّنَّة، وليس أمرًا مبتدعًا في الدين، أو خارجًا على قواعده وأُصوله.

وفي هذا كله نجد العلامة ابن قتيبة يحدثنا عن بعض أحكام احتج بها الخوارج، وهي مخالفة لإجماع الأُمة. ومناقضة لما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وقالوا: يبطلها القرآن.. فيقول: "قالوا: حكم في الرجم يدفعه الكتاب.. قالوا: رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم، ورجمت الأئمة من بعده، والله تعالى يقول في الإماء: {فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} [النساء: ٢٥]، والرجم إتلاف للنّفس لا يتبعض، فكيف يكون على الإماء نصفه؟..

---

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ٥٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١١٩١/٢) رقم (٢٣٤٧).

وذهبوا إلى أن المحصنات: ذوات الأزواج.. قالوا: وفى هذا دليل على أن المحصنة حدها الجَلْد".

"قالوا: حكم في الوصية يدفعه الكتاب.. قالوا: رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا وصية لوارث"(١)، والله تعالى يقول: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الموت إِن تَرَكَ خَيْرًا الوصية لِلْوَالِدَيْنِ والأقربين} [البقرة: ١٨٠]، والوالدان وارثان على كل حال لا يحجبهما أحد عن الميراث. وهذه الرواية خلاف كتاب الله عَزَّ وجَلَّ".

"قالوا: حكم في النكاح يدفعه الكتاب.. قالوا: رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تُنكح المرأة على عمَّتها، ولا على خالتها"(٢)، وأنه قال: "يُحَرِّم من الرضاع ما يُحَرِّم من النسب"(٣). والله عَزَّ وجَلَّ يقول: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} [النساء: ١٨٠]... إلى آخر الآية، ولم يذكر الجمع بين المرأة وعمَّتها وخالتها، ولم يُحَرِّم من الرضاع إلا الأُم المرضعة والأخت بالرضاع.. ثم قال: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ} [النساء: ٢٤] فدخلت المرأة على عمتَّها وخالتها، وكل رضاع سوى الأم والأُخت، فيما أحلَّه الله تعالى".

يحدثنا ابن قتيبة بهذا عنهم، ثم يتولى بنفسه الرد عليهم في ذلك كله ردًا مسهبًا فيه إزالة كل شبهة، ودفع كل حُجَّة وردت على ألسن القوم(٤).

المبحث الرابع

مؤلفات الخوارج في التفسير

لم يكن للخوارج من الإنتاج التفسيري مثل ما كان للمعتزلة، أو الشيعة أو غيرهما من فرق المسلمين، التي خلَّفت لنا الكثير من كتب التفسير، وكل ما وصل إلينا من تفسير الخوارج الأُوَل لم يزد عن بعض أفهام لهم لبعض الآيات القرآنية تضمنها جدلهم، واشتملت عليها مناظراتهم، وذكرنا لك منها كل ما وصل إلى أيدينا، وجميع ما استخلصناه من بطون الكتب المختلفة.

ولكن هل هذا هو كل ما كان للخوارج من تفسير؟ وهل وقف إنتاجهم عند هذا

---

(١) صحيح: سنن أبي داود (١١٤/٣) رقم (٢٨٧٠)، سنن الترمذي (٤٣٣/٤) رقم (٢١٢٠)، سنن النسائي (٢٤٧/٦) رقم (٣٦٤١)، سنن ابن ماجه (٩٠٥/٢) رقم (٢٧١٣)، وحسنه الترمذي، وصححه اللباني في مشكاة المصابيح (٩٢٥/٢) رقم (٣٠٧٣).

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري (١٢/٧) رقم (٥١٠٩)، صحيح مسلم (١٠٢٨/٢) رقم (١٤٠٨).

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري (٣٧/٨) رقم (٦١٥٦)، صحيح مسلم (١٠٦٩/٢) رقم (١٤٤٥).

(٤) ولا نطيل بذكر ذلك. ومَن أراد الوقوف عليه، فليرجع إليه في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤١ - ٢٥٠).

المقدار الضئيل؟ أو كان لهم مع هذا كتب مستقلة في التفسير، ولكن فقدتها المكتبة الإسلامية على طور الأيام ومر العصور؟

الحق أنى وجهت لنفسي هذا السؤال، وكدت أعجز عن الجواب عنه.. ولكن هيأ الله لي ظرفًا جمعني مع رجل من الإباضية المعاصرين، يقيم في القاهرة، فوجهت إليها هذا السؤال نفسه، فأفهمني أن الإنتاج التفسيري للخوارج كان قليلًا بالنسبة لإنتاج غيرهم من فِرَق الإسلام، ومع هذا فلم تحتفظ المكتبة الإسلامية من هذا النتاج القليل إلا ببعض منه. لبعض العلماء من الإباضية في القديم والحديث.

فسألته: وهل تذكر شيئًا من هذه الكتب؟ فذكر لي من الكتب ما يأتي:

١- تفسير عبد الرحمن بن رستم الفارسي.. من أهل القرن الثالث الهجري.

٢- تفسير هود بن محكم الهوارى.. من أهل القرن الثالث الهجري.

٣- تفسير أبى يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني.. من أهل القرن السادس الهجري.

٤- داعي العمل ليوم الأمل.. للشيخ محمد بن يوسف إطفيش.. من أهل القرن الحاضر.

٥- هميان الزاد إلى دار المعاد.. له أيضًا.

٦- تيسير التفسير.. له أيضًا.

فقلت له: وهل يوجد شيء من هذه الكتب إلى اليوم؟

فقال لي: أما تفسير عبد الرحمن بن رستم، فغير موجود. وأما تفسير هود بن محكم، فموجود، ومتداول بين الإباضية في بلاد المغرب.. وهو يقع في أربع مجلدات، وقد أطلعني منه على جزئين مخطوطين عنده، وهما الأول والرابع. أما الأول: فيبدأ بسورة الفاتحة، وينتهى بآخر سورة الأنعام. وأما الرابع: فيبدأ بسورة الزمر، وينتهي بآخر القرآن.

قال: وأما تفسير أبي يعقوب الورجلاني، فغير موجود، ويذكر المحققون من علمائنا أنه من أحسن التفاسير بحثًا، وتحقيقًا، وإعرابًا.

وأما تفسير داعى العمل ليوم الأمل، فلم يتمه مؤلفه، لأنه عزم على أن يجعله في اثنين وثلاثين جزءًا، ثم عدل عن عزمه هذا، واشتغل بتفسير هميان الزاد إلى دار المعاد.

وقد ابتدأ المؤلف تفسيره هذا بسورة الرحمن إلى أن انتهى إلى آخر سورة الناس، ثم بدأ بسورة ص ووقف عندها ولم يتم.

وأما تفسير همیان الزاد، فموجود ومطبوع في ثلاثة عشر مجلدًا كبارًا، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية.

وأما تيسير التفسير، فموجود ومطبوع في سبع مجلدات متوسطة الحجم، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية.

أسباب قِلَّة مؤلفات الخوارج في التفسير

أكثر كتب تفسير الخوارج، ما وُجِد منها وما لم يُوجد، كلها للإباضية وحدهم، ولعل السر في ذلك: أن جميع فِرَق الخوارج ما عدا الإباضية بادت ولم يبق لها أثر. أما الإباضية فموجودون إلى يومنا هذا، ومذهبهم منتشر في بلاد المغرب، وحضرموت، وعُمان، وزنجبار.

ولكن بقى بعد هذا سؤال وهو: ما السر في أن الخوارج قَلَّ إنتاجهم في التفسير؟

والجواب عن هذا السؤال ينحصر في أُمور ثلاثة وهي ما يأتي:

أولًا: أن الخوارج كان أكثرهم من عرب البادية، ومن قبائل تميم على الأخص، وقليل منهم كان يسكن البصرة والكوفة مع احتفاظه ببداوته، فكانوا لغلبة البداوة عليهم أبعد الناس عن التطور الديني، والعلمي، والاجتماعي، وكانوا يمثلون الإسلام الأول في بساطته، وعلى فطرته، بدون أن تشوبه تعاليم الأُمم الأُخرى. أضف إلى ذلك: احتفاظهم بأهم خصائص أهل البدو من سذاجة التفكير، وضيق التصور، والبُعْد عن التأثر بحضارة الأمم المجاورة لهم.

ثانيًا: أنهم شُغِلوا بالحروب من مبدأ نشأتهم. وكانت حروبًا قاسية وطويلة، ومتتابعة.. أسلمتهم حروب عليّ إلى حروب الأمويين، وأسلمتهم حروب الأمويين إلى حروب العباسيين التي تركتهم في حالة تشبه الاحتضار، وتؤذن بالفناء، فكان من الطبيعي أن لا تدع الحرب لهم من الوقت ما يتسع للبحث والتصنيف.

ثالثًا: أن الخوارج - مع ما هم عليه من شذوذ - كانوا يخلصون لعقيدتهم، ويتمسكون بإيمانهم إلى حد كبير، ويرون أن الكذب جريمة من أكبر الجرائم، وبه - عند جمهورهم - يخرج الإنسان من عِداد المؤمنين - فلعل هذا دعاهم إلى عدم الخوض في تفسير القرآن، وجعلهم يتورعون عن البحث وراء معانيه، مخافة أن لا يصيبوا الحق فيكونوا قد كذبوا على الله.. وقد سُئِل بعضهم: لِمَ لَمْ تُفسِّر القرآن؟ فقال: "كلما رأيت قوله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأقاويل * لأَخَذْنَا مِنْهُ باليمين * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الوتين} [الحاقة: ٤٤-٤٦] أحجمت عن التفسير".

من أجل هذا كله لم يكن يُنتظر من الخوارج أن يُؤلِّفوا لنا في التفسير كما ألفَ غيرهم، وليس التفسير وحده هو الذي حُرِم من تصنيف الخوارج وتأليفهم، بل كل العلوم في ذلك سواء، وما وُجِد لهم من مؤلفات في علم الكلام، أو الفقه، أو الأُصول، أو الحديث، أو التفسير، أو غير ذلك من العلوم فكله من عمل الإباضية وحدهم، لأن هذه الفِرْقة هي التي عاشت وانتشرت في كثير من بلاد المسلمين، واستمرت إلى يومنا هذا، وتأثرت بتعاليم المعتزلة وغيرهم، وسايرت التطور العلمي والاجتماعي.

وبعد، فهذا هو تراث الخوارج في التفسير، وهو تراث نادر عزيز، وما وُجِد منه أندر وأعز.

المبحث الخامس
كتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد" كأنموذج من كتب التفسير عند الخوارج

التعريف بالمؤلف:

مؤلف هذا التفسير هو محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح إطفيش الإباضي، وهو من وادي ميزاب بصحراء الجزائر من بلاد المغرب. نشأ بين قومه، وعُرِف عندهم بالزهد والورع.. واشتغل بالتدريس والتأليف وهو شاب لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وانكبَّ على القراءة والتأليف، حتى قيل إنه لم ينم في ليلة أكثر من أربع ساعات. وله من المؤلفات في شتَّى العلوم ثروة عظيمة تربو على الثلاثمائة مؤلَّف... فمن ذلك: نظم المغنى لابن هشام خمسة آلاف بيت.. وكان ذلك في شبابه، وشرح كتاب التوحيد للشيخ عيسى بن تبغورين وهو من أهم مؤلفاته في علم الكلام، وشرح كتاب العدل والإنصاف في أُصول الفقه لأبى يعقوب يوسف ابن إبراهيم الورجلاني، وله في الحديث: وفاء الضمانة بأداء الأمانة، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، وجامع الشمل في حديث خاتم الرسل، وهو مطبوع في مجلد واحد. وله في الفقه شرح كتاب النيل. وهو مطبوع في عشر مجلدات، وله مؤلفات أخرى في النحو والصرف، والبلاغة، والفلك، والعروض، والوضع، والفرائض، وغيرها.

وأما التفسير فله فيه "داعى العمل ليوم الأمل"، لم يتم... و "هميان الزاد إلى دار المعاد"، وهو ما نحن بصدده... و "تيسير التفسير"، وهو مختصر من السابق. هذا، وقد توفى المؤلف سنة ١٣٣٢ هـ (اثنين وثلاثين وثلاثمائة وألف من الهجرة)، وله من العمر ست وتسعون سنة.

التعريف بكتاب هميان الزاد وطريقة مؤلفه فيه

يعتبر هذا التفسير هو المرجع المهم للتفسير عند الإباضية من الخوارج، غير أنه لا يُصور لنا حالة التفسير عندهم في عصورهم الأولى، وذلك لقرب عهد مؤلفه،

وتأخره عن زمن كثير من التفسير الذين وافقوه على مذهبه، والذين خالفوه فيه.

ولقد جرت سُنَّة الله بين المؤلفين أن يأخذ اللاحق من السابق، وأن يستفيد المتأخر من المتقدم، وصاحبنا في تفسيره هذا، استمد من كتب مَن سبقه من المفسِّرين على اختلاف نِحَلهم ومشاربهم وإن كان يدَّعى في مقدمته أن لا يُقلِّد فيه أحدًا إلا إذا حكى قولًا، أو قراءة، أو حديثًا، أو قصة، أو أثرًا لسَلَف. وأما نفس تفاسير الآيات، والرد على بعض المفسِّرين، والجواب، فمن عنده إلا ما نسبه لقائله. كما يَدَّعى أنه كان ينظر بفكره في الآية أولًا، ثم تارة يوافق نظر جار الله الزمخشري، والقاضي البيضاوي - وهو الغالب - وتارة يخالفهما، ويوافق وجهًا أحسن مما أثبتناه أو مثله.

ومهما يكن من شيء فلا يسعنا إلا أن نقول: إن الرجل - وقد قرأ الكثير من كتب التفسير - تأثر بما جاء فيها، واستفاد الكثير من معانيها مما يدعونا إلى القول بأن تفسيره يمثل التفسير المذهبي للخوارج الإباضية في أواخر عصورهم فقط، وبعد أن خرجوا من عزلتهم التي مكثوا فيها مدة طويلة من الزمن.

نقرأ في هذا التفسير فنجد أن صاحبه يذكر في أول كل سورة عدد آياتها، والمكي منها والمدني، ثم يذكر فضائل السورة، مستشهدًا لذلك في الغالب بالأحاديث الموضوعة في فضائل السور، ثم يذكر فوائد السورة بما يشبه كلام المشعوذين الدجَّالين، ثم بعد ذلك كله يشرح الآيات شرحًا وافيًا، فيُسهب في المسائل النحوية، واللُّغوية، والبلاغية، ويفيض في مسائل الفقه، والخلاف بين الفقهاء كما يتعرض لمسائل علم الكلام ويفيض فيها، مع تأثر كبير بمذهب المعتزلة، كما لا يفوته أن يعرض للأبحاث الأصولية والقراءات، وهو مكثر إلى حد كبير من ذكر الإسرائيليات التي لا يؤيدها الشرع، ولا يصدقها العقل، كما يطيل في ذكر تفاصيل الغزوات التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم هو بعد ذلك لا يكاد يمر بآية يمكن أن يجعلها في جانبه إلا مال بها إلى مذهبه، وجعلها دليلًا عليه، ولا بآية تصارحه بالمخالفة إلا تلَّمس لها كل ما في طاقته من تأويل، ليتخلص من معارضتها.. وقد يكون تأويلًا متكلفًا، وفاسدًا، لا ينجيه من معارضة الآية له، لكنه التعصب الأعمى... يدفع الإنسان إلى أن ينسى عقله، ويطرح تفكيره الصائب، ليمشي مع الهوى بعقل فارغ وتفكير خاطئ.

مناقشة بعض القضايا التي تناولها هذا التفسير:

أولا: حقيقة الإيمان:

عند تفسيره لقوله تعالى: {هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [البقرة: ٢، ٣]. نراه يقرر[١]: "أن الإيمان يُطلق على مجموع الاعتقاد، والإقرار، والعمل"، ثم يقول: "فمَن أخلَّ بالاعتقاد وحده، أو به وبالعمل، فهو مشرك من حيث الإنكار، منافق أيضًا من حيث أنه أظهر ما ليس في قلبه، ومَن أخلَّ بالإقرار وحده، أو بالإقرار والعمل، فهو مشرك عند جمهورنا وجمهور قومنا. وقال القليل: إنه إذا أخلَّ بالإقرار وحده، مسلم عند الله من أهل الجنة، وإن أخلَّ به وبالعمل ففاسق كافر كفر نعمة، وإن أخلَّ بالعمل فقط، فمنافق عندنا، فاسق ضال، كافر كفرًا دون شرك غير مؤمن الإيمان التام".. ثم قال: "واختلف الخوارج.. وهم الذين خرجوا عن ضلالة عليّ، فقالت الإباضية فيمن أخلَّ بواحد من الثلاثة: ما تقدم من إشراكه بترك الاعتقاد، أو بترك الإقرار، وينافق بترك العمل. ويثبتون الصغيرة. وقال الباقون كذلك وإنه لا صغيرة. ومذهب المحدثين أن انضمام العمل والإقرار إلى الاعتقاد على التكميل لا على أنه ركن. ونحن نقول: انضمامها إليه ركن، وهما جزء ماهيته"[٢].

ومثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} [البقرة: ٢٥]... الآية، نراه يحاول محاولة جدية في تحقيق أن العمل جزء من الإيمان، ولا يتحقق الإيمان بدونه. فيقول[٣]: "ترى الإنسان يقيد كلامه مرة واحدة بقيد، فيحمل سائر كلامه المطلق على هذا التقييد، فكيف يسوغ لقومنا أن يلغوا تقييد الله - عَزَّ وجَلَّ - الإيمان بالعمل الصالح مع أنه لا يكاد يذكر الفعل من الإيمان إلا مقرونًا بالعمل الصالح؟ بل الإيمان نفسه مفروض لعبادة مَن يجب الإيمان به وهو الله تعالى، إذ لا يخدم الإنسان مثلًا سلطانًا لا يعتقد بوجوده، وثبوت سُلْطته، فالعمل الصالح كالبناء النافع، المظلل المانع للحر، والبرد والمضرات، والإيمان أُس، ولا ينفع الأُس بلا بناء عليه، ولو بنى الإنسان أُلوفًا من الأُسس ولم يبن عليها لهلك باللصوص، والحر، والبرد، وغير ذلك، فإن ذكر الإيمان مفردًا قيد بالعمل الصالح. وإذا ذكر العمل الصالح، فما هو إلا فرع الإيمان، دليل على أن كلًا منهما غير الآخر، لأن الأصل في العطف المغايرة بين المتعاطفين، ففي عطف الأعمال الصالحات على الإيمان إيذان بأن البشارة بالجنَّات، وإنما يستحقها مَن جمع بين الأعمال الصالحات والإيمان".

---

(١) همیان الزاد إلى دار المعاد (٦٥/١).
(٢) المرجع السابق (٦٥/١).
(٣) المرجع السابق (١٨١/١).

ثانيا: أصحاب الكبائر

يرى المؤلف أن مرتكب الكبيرة مخلَّد في النار وليس بخارج منها.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: ٨١]...يقول[١]: "{سَيِّئَةً} خصلة قبيحة، وهى الذنب الكبير، سواء أكان نفاقًا أو إشراكًا، ومن الذنوب الكبيرة: الإصرار، فإنه نفسه كبيرة، سواء أكان على الصغيرة أو الكبيرة، والدليل على أن السيئة: الكبيرة قوله: {فأولئك أَصْحَابُ النار}...ويحتمل وجه آخر وهو أن السيئة: الذنب صغيرًا أو كبيرًا، ثم يختَص الكلام بالكبيرة بقوله: {وَأَحَاطَتْ بِهِ خطيئته}. وإن قلت روى قومنا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن السيئة هنا الشرك. وكذا قال الشيخ هود - رحمه الله - إنها الشرك. قلت: ما ذكرته أولى مما ذكراه، فإن لفظ السيئة عام، وحمله على العموم أولى، إذ ذلك تفسير منهما لا حديث، ولا سيما أنهما وقومنا يعترفون بأن الكبيرة تُدْخِل فاعلها النار، ولم يحصروا دخولها على الشرك، ومعترفون بأن لفظ الخلود يُطلق على المكث الكبير، سواء أكان أبديًا، أو غير أبدى، وادعاء أن الخلود في الموحِّدين بمعنى المكث الطويل، وفى الشرك بمعنى المكث الدائم، استعمال للكلمة في حقيقتها ومجازها، وهو ضعيف، وأيضًا ذكر إحاطة الخطيئات ولو ناسب الشرك كغيره، لكنه أنسب بغيره، لأن الشرك أقوى {وَأَحَاطَتْ بِهِ خطيئته}...ربطته ذنوبه وأوجبت له دخول النار، فصار لا خلاص له منها، كمن أحاط به العدو، أو الحرق، أو حائط السجن، وذلك بأن مات غير تائب".

ثالثا: موقفه من التحكيم

ونرى المؤلف يتأثر في تفسيره هذا بعقيدته في مسألة التحكيم بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، فيفر من الآيات التي تعارضه، ويمكن أن تكون مستندًا لمخالفيه.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا} [النساء: ٣٥]، نراه يقول[٢]: "ولا دليل في الآية على جواز التحكيم، لأن مسألة الحال إنما هي ليتحقق بالحَكَمين ما قد يخفى من حال الزوجين، بخلاف ما إذا ظهر بطلان إحدى الفرقتين بأن الله قد حكم بقتالها، وأيضًا المراد هنا: الإصلاح مثلًا لا مجرد بيان الحق".

---

(١) هميان الزاد إلى دار المعاد (٣٩١/١).

(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٤٦٤/٣).

وعند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [الحجرات: ٩، ١٠]... يقول[١]: والإصلاح بالنصح والدعاء إلى حكم الله... ثم يقول: وسمع عليّ رجلًا يقول في ناحية المسجد: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم في أيدينا، ولا نبدأكم بقتال. قلت: الحق أنه إذا حكم الله بحكم في مسألة فلا حكم لأحد فيها سواه، فالحق مع الرجل، ولو كان عليّ أعلم عالِم. ثم قال: قيل: وفى الآية دليل على أن البغي لا يزيل اسم مؤمن، لأن الله سماهم مؤمنين مع كونهم باغين... وسماهم إخوة مؤمنين، قلت: لا دليل، أما: {وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ المؤمنين} فتسميتهم فيه مؤمنين: باعتبار ما يظهر لنا قبل ظهور البغي، أما: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} فتسميتهم فيه مؤمنين إخوة: باعتبار ما ظهر لنا قبل البغي، فقوله: {فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ} في معنى اهدوهم إلى الحال التي كانوا عليها قبل. أو المراد بالمؤمن: الموحد لا الموفي، بدليل: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[٢]. وأما لفظ: آمن وإيمان، فلا يختصان بالموفي"

رابعا: مغفرة الذنوب

حمل المؤلف كل آيات العفو والمغفرة على مذهبه القائل: بأن الكبائر لا يغفرها الله إلا بالتوبة منها والرجوع عنها، ويحمل على الأشاعرة القائلين بأن الله يجوز أن يغفر لصاحب الكبيرة وإن لم يتب. فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} [البقرة: ٢٨٤]. يقول[٣]: "ولا دليل في الآية على جواز المغفرة لصاحب الكبيرة الميت بلا توبة منها، كما زعم غيرنا".

وعند قوله تعالى: {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} [آل عمران: ١٢٩]... يقول[٤]: "يغفر لمن يشاء الغفران له بأن يوفقه للتوبة، ويُعذِّب مَن يشاء تعذيبه بأن لا يوفقه، وليس من الحكمة أن يُعذِّب

(١) المرجع السابق (١٠٦/١٣).
(٢) متفق عليه: صحيح البخاري (١٥٧/٨) رقم (٦٧٧٢)، صحيح مسلم (٧٦/١) رقم (٥٧).
(٣) هميان الزاد إلى دار المعاد (٢٥/٣).
(٤) المرجع السابق (٢٥٥/٣).

المطيع الموفي، وليس منها أن يرحم العاصي المُصِّر، وقد انتفى الله من أن يكون ظالمًا، وعد من الظلم: النقص من حسنات المحسن، والزيادة في سيئات المسيء، وليس من الجائز عليه ذلك، خلافًا للأشعرية في قولهم: يجوز أن يدخل الجنة جميع المشركين، والنار جميع الأبرار. وقد أخطأوا في ذلك...".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [الزمر: ٥٣]. يقول[١]: "بشرط التوبة منها، بدليل التقييد بها في مواضع من القرآن والسُّنَّة، والمطلق يُحمل على المُقَيَّد. وقد ذُكِرَت في القرآن مرارًا شرطًا للغفران، فذكرها فيما ذكرت. ذكر لها فيما لم تذكر، وإنما تحذف لدليل، والقرآن في حكم كلام واحد لا يتناقض حاشاه، وأيضًا يليق أن يذكر لهم أنه يغفر الكبائر بلا توبة مع أنه ناه عنها، لأن ذلك يؤدى بهم إلى الاجتراء عليها. وقد أخفى الصغائر لئلا يُجترأ عليها من حيث أنه غفرها. ويدل لذلك تعقيب الآية بقوله: {وأنيبوا إلى رَبِّكُمْ} [الزمر: ٥٤] لئلا يطمع طامع كالقاضي - يريد البيضاوي - في حصول المغفرة بلا توبة. ويدل له أيضًا قراءة ابن مسعود وابن عباس: "يغفر الذنوب جميعًا لمن يشاء" أي لمن يشاؤه بالتوبة.. وأما قوله: {إِنَّهُ هُوَ الغفور الرحيم} فاستئناف معلل لمغفرة الذنوب بالتوبة، أي يغفرها، ويقبل التوبة منها. لأن من شأنه الغفران العظيم والرحمة والعظيمة وملكه وغناه واسع لذلك. والمراد بالآية: التنبيه على أنه لا يجوز لمن عصى الله - أي عصيان كان - أن يظن أنه لا يغفر له، ولا يقبل توبته، وذلك مذهبنا معشر الإباضية، وزعم القاضي وغيره: أن الشرك يُغفر بلا توبة، ومشهور مذهب القوم: أن الموحِّد إذا مات غير تائب: يُرجى له، وأنه إن شاء عذَّبه بقدر ذنبه وأدخله الجنة. وإن شاء غفر له. ومذهبنا: أن مَن مات على كبيرة غير تائب: لا يُرجى له".

خامسا: الشفاعة

يرى المؤلف أن الشفاعة لا تقع لغير الموحدِّين، ولا لأصحاب الكبائر، ومن خلال رأيه هذا ينظر إلى آيات الشفاعة فلا يرى فيها إلا ما يتفق ومذهبه.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ} [البقرة: ٤٨]... يقول[٢]: "وإن قلت: فهل الشفاعة والفداء بالعدل واقعان ولكن لا يُقبلان؟ أم غير واقعين؟ قلت: غير واقعين، أما مَن تأهل للشفاعة من الملائكة والأنبياء والعلماء والصالحين، فلا

(١) المرجع السابق (٧٥/١٢).
(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٢٩٧/١).

يتعرضون بها لمن ظهرت شقاوته لهم. فإن تعرَّضوا بها لهم قبل أن تظهر لهم، قيل لهم: إنهم بَدَّلُوا وغيَّروا، وليسوا أهلًا لها، فيتركوا التعرض لها. وأما من لم يتأهل لها فمشغول بنفسه لا يدرى ما يُفعل به".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ} [البقرة: ١٢٣]. يقول[١]: "{وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ} لعدمها هناك، فالمراد أنه لا شفاعة تنفعها، فالشفاعة هنالك منفية من أصلها، وليس المراد أنه هناك شفاعة لا تُقبل. وإنما ساغ ذلك، لأن القضية السالبة تصدق بنفي الموضوع، كما تصدق بنفي المحمول، فكما تقول: ليس زيد قاعدًا في السوق، وتريد أنه فيها لكنه قائم، كذلك تقول: ليس زيد قاعدًا فيها، وتريد أنه ليس فيها أصلًا، وذلك مخصوص بالمشرك، فإنه لا شفاعة له هنالك إلا شفاعة القيام لدخول النار، ولا نفع له في دخول النار، وإنما الشفاعة للموحِّد التائب".

وعند قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} [الأنعام: ١٥٩]، يقول[٢]: "فالآية نص - أو كالنص - في أن لا شفاعة لأهل الكبائر. أي أنت برئ منهم على كل وجه، وقد علمت عن عمر وأبى هريرة أن الآية في أهل البدع من هذه الأمة".

سادسا: رؤية الله تعالى

يرى المؤلف أن رؤية الله تعالى غير جائزة ولا واقعة لأحد مطلقًا، ويُصرِّح بذلك في تفسيره لآيات الرؤية، ويرد على أهل السُّنَّة الذين يقولون بجوازها في الدنيا، ووقوعها للمؤمنين في الآخرة.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} [البقرة: ٥٥]، نراه يذكر ما ورد من الروايات في هذا الباب، ومن الروايات رواية تفيد: أن موسى سأل ربه أن ينظر إليه بالمجاهرة، يعقب عليها فيقول[٣]: "وهذه الرواية تقتضى أن موسى يجيز الرؤية، حتى سألها ومُنعَها... وليس كذلك، بل إن صح سياق هذه الرواية فقد سألوه الرؤية قبل ذلك، فنهاهم عن ذلك وحرَّمه، أو سكت انتظارًا للوحى في ذلك، فلما فرغ وخرج، عاودوه ذكر ذلك، فقال لهم: قد سألته على لسانكم كما تحبون، لأخبركم بالجواب الذي يقمعكم

(١) المرجع السابق (١٨/٢).
(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٢٠٧/٥).
(٣) المرجع السابق (٣١٧/١).

لا لجواز الرؤية، فتجلَّى للجبل بعض آياته فصار دكًا، فكفروا بطلب الرؤية، لاستلزامها اللون، والتركيب، والتحيز، والحدود، والحلول، وذلك كله يستلزم الحدوث، وذلك كله محال على الله، وإذا كان ذلك مستلزمًا عقلًا لم يختلف دنيا وأخرى، فالرؤية محال دنيا وأخرى. ولا بالإيمان، والكفر، والنبوة، وعدمها".

وعند قوله تعالى: {يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ} [النساء: ١٥٣]، يقول[١]: "{فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِم} إذ سألوا رؤية الله جَلَّ وعَلا الموجبة للتشبيه... وقالت الأشعرية: الصاعقة إنما هي من أجل امتناعهم من الإيمان بما وجب إيمانه إلا بشرط الرؤية، لا من أجل طلب الرؤية. وهو خلاف ظاهر الآية، مع أن الرؤية توجب التحيز، والجهات، والتركيب، والحلول، واللون، وغير ذلك من صفات الخلق. ويدل لما قلته قوله تعالى: {لاَّ تُدْرِكُهُ الأبصار وَهُوَ يُدْرِكُ الأبصار} [الأنعام: ١٠٣]. والأشعرية لما أُفحموا قالوا: بلا كيف. وحديث الرؤية - إن صح - فمعناه: يزدادون يقينًا بحضور ما وعد الله في الآخرة، فلا يشكون في وجود الله وكمال صدقه، وقدرته، كما لا يشكون في البدر".

سابعا: أفعال العباد

وإذا كان المؤلف يتأثر بآراء المعتزلة أحيانًا، فإنه يُصرِّح بمخالفتهم في بعض المسائل، فمثلًا نراه يقرر: أن فعال العباد كلها بإرادة الله تعالى وأن العبد لا يخلق أفعال نفسه. ونراه يرد على المعتزلة ولا يرضى موقفهم من هذه المسألة، فمثلًا عندما فسَّر قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} [الأنعام: ١٠٧]، يقول[٢]: "ولو شاء الله عدم إشراكهم بالله تعالى ما أشركوا به تعالى شيئًا، فالآية دليل على أن إشراكهم بإرادة الله ومشيئته، وفيه رد على المعتزلة في قولهم: لم يرد معصية العاصي.. وزعموا أن المعنى: لو شاء الله لأكرههم على عدم الإشراك، ولزم عليهم أن يكون مغلوبًا على أمره إذا عُصى ولم يرد المعصية، بل أراد الإيمان منهم ولم يقع - تعالى الله عن ذلك - والحق أن المعصية بإرادته ومشيئته، مع اختيار العاصي، لا جبر، للذم عليها والعقاب والنهى عنها".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢]. يقول[٣]: "من

(١) هميان الزاد إلى دار المعاد (١٦٩/٤).
(٢) المرجع السابق (١١٣/٥).
(٣) المرجع السابق (٨٥/١٢).

إيمان، وكفر، وخير، وشر، مما هو كائن دنيا وأُخرى".

ثامنا: موقفه من المتشابه

يقف المؤلف من المتشابه موقف التأويل، ويعيب على مَن يقول بالظاهر، وإن فوَّض علمه وكيفيته لله.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ الله فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغمام والملائكة وَقُضِيَ الأمر وَإِلَى الله تُرْجَعُ الأمور} [سورة البقرة: ٢١٠] يقول(١): "{إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ الله فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغمام} على حذف مضاف: أي أمر الله. بدليل قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ} [النحل: ٣٣] والحاصل، أن مذهبنا ومذهب هؤلاء - يريد المعتزلة ومن وافقهم - تأويل الآية عن ظاهرها إلى ما يجوز وصف الله به".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [المائدة: ٤٢]...نراه يذكر الحديث القائل: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»(٢)، ثم يقول(٣): "ويمين الرحمن عبارة عن المنزلة الرفيعة، والعرب تذكر اليمين في الأمر الحسن، ودل لذلك قوله: "وكلتا يديه يمين"، والتأويل في مثل ذلك هو الحق. وأما قول سَلَف الأشعرية في مثل ذلك: إنَّا نؤمن به وننزهه عن صفة الخلق ونكل معناه إلى الله، ونقول: هو على معنى يليق به... وكذا طوائف من المتكلمين، فجمود وتعامٍ عن الحق".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [الأعراف: ٥٤]، يقول(٤): "واستوى: بمعنى استولى بالملك، والغلبة والقوة، والتصرف في كيف شاء، و "العرش": جسم عظيم وذلك مذهبنا ومذهب المعتزلة، وأبى المعالى وغيره من حُذَّاق المتكلمين، وخص العرش بذكر الاستيلاء لعظمته".

مواقف المؤلف من الفرق والمذاهب:

أولا: أهل السُّنَّة

لقد كان المؤلف كلما سنحت له الفرصة للتنديد بجمهور أهل السُّنَّة القائلين بأن صاحب الكبيرة من المؤمنين يُعذَّب في النار على قدر معصيته، ثم يدخل الجنة

(١) هميان الزاد إلى دار المعاد (٣٠١/٢).
(٢) صحيح مسلم (١٤٥٨/٣) رقم (١٨٢٧).
(٣) هميان الزاد إلى دار المعاد (٣١١/٤).
(٤) المرجع السابق (٥/١٤).

بعد ذلك، ندَّد بهم ولمزهم.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: { {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} [البقرة: ٤]...يقول[١]: "وترى أقوامًا ينتسبون إلى الملَّة الحنيفية يضاهئون اليهود في قولهم: لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودات"

ثانيا: الخوارج الأوائل

لا يكاد يأتي ذكر الخوارج في كتابه إلا رفع من شأنهم، ولا ذكر علىّ، أو عثمان، أو مَن يلوذ بهما إلا وغضَّ من شأنهم، ورماهم بكل نقيصة.

فمثلًا عند تفسيره لقوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [آل عمران: ١٠٥ - ١٠٧]، نراه يعيب على مَن يقول من المفسِّرين: إن الذين تفرَّقوا واختلفوا هم مَن خرج علَى عليّ عند قبوله التحكيم، ويقول[٢]: إ"ن أمر الحَكَمين لم يكن حين نزلت الآية، بل في إمارة علىّ، و{تَفَرَّقُواْ واختلفوا} صيغتان ماضويتان، ولا دليل على صرفها للاستقبال، ولا على التعيين لمن ذكر، بل دلَّت الآية على خلوصهم من ذلك، وعلى أنهم المحقون الذين تَبْيَضُ وجوههم، فمَن خالفهم فهو داخل في قوله تعالى: {فَأَمَّا الذين اسودت وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ العذاب بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ}... وهو يعم كل مَن كفر بعد إيمانه. واعلم أنه قد خرج على عليّ حين أذعن للحكومة صحابة كثيرون - رضي الله عنهم - وتابعون كثيرون، فترى المخالفين يذمون ويشتمون مَن خرج عنه، ويلعنونه، غير الصحابة الذين خرجوا عنه، والخروج واحد: إما حق في حق الجميع، وإما باطل في حق الجميع.. فإذا كان حقًا في جنب الكل، فكيف يشتمون مَن خرج عليه غير الصحابة، وإن كان باطلًا في جنب الكل، فقد استحق الصحابة الشتم أيضًا... عافاهم الله. ونرى المخالفين يروون أحاديث لم تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يصح الحديث ويزيدون فيه. وقد يصح ويؤولونه فينا وليس فينا".

ثم سرد المؤلف بعض الأحاديث التي حملت عليهم، وردها بعدم صحتها، أو بحملها على غلاة الخوارج كالصفرية، أو بحملها على مَن قبل التحكيم. ثم قال: "والدليل الأقوى على أن تلك الأحاديث ليست فينا ولا فيمن اقتدينا بهم، وأن الراضين بالتحكيم

(١) هميان الزاد إلى دار المعاد (٨٦/١).
(٢) المرجع السابق (٢٠٦/٣).

هم المبطلون، ما رواه أبو عمر، وعثمان بن خليفة: أن رجلًا من تلاميذ أبى موسى الأشعري - عبد الله بن قيس - لقيه بعد ما وقع فيما وقع من أمر التحكيم، فقال له: قف يا عبد الله بن قيس أستفتك. فوقف، وكان التلميذ قد حفظ عنه أنه حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "سيكون في هذه الأمة حَكَمان ضالان مُضلان يضلان ويضل مَن اتبعهما"(١) قال: فلا تتبعهما وإن كنت أحدهما. ثم قال له التلميذ: إن صدقت فعليك لعنة الله، وإن كذبت فعليك لعنة الله.

ومعنى ذلك: إن كانت الرواية التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحة ثم وقع فيها، فعليه لعنة الله، وإن كان كاذبًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعليه، لعنة الله، لنقله الكذب عن رسول الله، لا محيص عن الأمرين جميعًا".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [التوبة: ٣٩]، نراه يحاول الغض من شأن عثمان الذي بذل ماله في غزوة تبوك دفاعًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونُصْرة لدين الله فيقول(٢): "وعن عمران بن حصين أن نصارى العرب كتبت إلى هرقل: إن هذا الرجل الذي يَدَّعى النبوة هلك وأصابتهم سنون فهلكت أموالهم، فبعث رجلًا من عظمائهم، وجهَّز معه أربعين ألفًا، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن للناس قوة، وكان عثمان قد جهَّز عيرًا إلى الشام، فقال: يا رسول الله؛ هذه مائتا بعير بأقتابها وأحلاسها، ومائتا أُوقية. قال صاحب المواهب: قال عمران بن حصين: فسمعته يقول: "لا يضر عثمان ما عمل بعدها"(٣) - والعُهْدة على القسطلاني وعمران - فإن صح ذلك فمعنى ذلك: الدعاء له بالخير، لا القطع بأنه من أهل الجنة. وعن عبد الرحمن بن سمرة: جاء عثمان بن عفان بألف دينار في كمه حين جهَّز جيش العُسرة، فنثرها في حجره صلى الله عليه وسلم، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقلبها في حجره ويقول: "ما ضرَّ عثمان ما عمل بعد اليوم"(٤)، فإن صح هذا فذلك

---

(١) باطل موضوع: رواه الطبراني، وقال: هذا عندي باطل، كما في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٤٥/٧) رقم (١٢٠٦٩).

(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٥٠٠/٥).

(٣) ضعيف: المعجم الكبير للطبراني (٢٣١/١٨)؛ وقال الهيثمى في مجمع الزوائد (١٩١/٦): "رواه الطبراني وفيه العباس ابن الفضل الأنصاري وهو ضعيف"، لكن ثبت في الصحيح أن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ فَلَهُ الجَنَّةُ» فَجَهَّزَهُ عُثْمَانُ. صحيح البخاري (١٣/٥).

(٤) حسن: سنن الترمذي (٦٢٦/٥) رقم (٣٧٠١)، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣٧٠١): حديث حسن.

أيضًا دعاء، وإنما قلت لك لأخبار سوء وردت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥) ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا} [الكهف: ١٠٣ - ١٠٦]، يقول[١]: "وزعم عليّ أنهم أهل حروراء، وهم المسلمون الذين خرجوا عنه، لعدم رضاهم بالتحكيم فيما كان لله فيه حكم. وسأله ابن الكواء فقال: منهم حروراء. وسُئل: أهم مشركون؟ فقال: لا، فقال: أمنافقون؟ فقال: لا، بل إخواننا بغوا علينا... وذلك خطأ تشهد به عبارته، لأنه ليس الإنسان إلا مؤمنًا أو مشركًا أو منافقًا، فإذا انتفى الشرك والنفاق عن أهل حروراء فهم مؤمنون. والمؤمن لا يُوصف بالبغي وهو مؤمن، ومَن بغى دخل في حدود النفاق. وأيضًا الباغي مَن يرى التحكيم فيما كان لله فيه حكم، والسافك دماء مَن لم يتبعه على هذه الزلَّة. وأيضًا أهل حروراء لم يكفروا بآيات الله، ولا بلقائه، بل مؤمنون بآيات الله وبالبعث. والأخسرون أعمالًا قد وصفهم الله سبحانه وتعالى بكفر الآيات واللقاء، ولست أقول ذلك معجبًا بنفسي، ولا متعجبًا ممن عصى، بل حق ظهر لي فصرَّحتُ به".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: ٥٥]، يقول[٢]: "قال المخالفون عن الضحاك: إن الذين آمنوا هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ. وإن استخلافهم: إمامتهم العظمى، وسيأتي ما يدل على بطلان دخول عثمان وعليّ في ذلك... ثم قال: وفي أيام أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ. وبعدهم، كانت الفتوح العظيمة، وتمكين الدين لأهله، لكن لا دليل في ذلك على إصابة عثمان وعليّ. فإنهما وإن كانت خلافتهما برضا الصحابة، لكن ما ماتا إلا وقد بدَّلا وغيَّرا فسحقًا... كما في أحاديث عنه -صلى الله عليه وسلم- أنهما مفتونان".

وعند تفسيره لقوله تعالى في آخر الآية السابقة: {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ

(١) هميان الزاد إلى دار المعاد (٧٧/٣).
(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٢٦٥/٩).

هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: ٥٥] يقول[١]: "أقول - والله أعلم بغيبه - إن أول مَن كفر بتلك النعمة وجحد حقها: عثمان بن عفان؛ جعله المسلمون على أنفسهم، وأموالهم، فخانهم في كل ذلك. زاد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووسَّعه، وابتاع من قوم وأبى آخرون فغصبهم، فصاحوا به فسيَّرهم للحبس، وقال: قد فعل بكم عمر هذا فلم تصيحوا به، فكلَّمه فيهم عبد الله ابن خالد بن أسيد فأطلقهم من السجن، وقد جمع في ذلك: عصب المال، وقذف عمر رضي الله عنه. واستعمل أخاه لأُمه وهو الوليد بن عُقبة. ونزل: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً} [الأنفال: ٢٥] بحضرة أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما - وعثمان، وعليّ، فقال لعثمان: "بك تُفتح وبك تُشَب"، وقال لعليّ: "أنت إمامها وزمامها وقائدها، تمشى فيها مشى البعير في قيده" وقال: "لَضرس بعض الجلوس في نار جهنم أعظم من جبل أُحُد". وقال: "يثور دخانها تحت قدمي رجل يزعم أنه منى وليس منى، ألا إن أوليائي المتقون"... إلى آخر ما ذكره من النقائص في حق عليّ وعثمان - رضي الله عنهما".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} [الشورى: ٢٣]، يقول[٢]: "فمَوَدَّة قرابته صلى الله عليه وسلم مَن لَم يُبدِّل منهم ولم يُغيِّر، مثل فاطمة، وحمزة، والعباس، وابنه - رضي الله عنهم - واجبة".. ثم ذكر روايات كثيرة في الحث على حب آل البيت ومَوَدَّتهم.. وبعدما فرغ منها قال: "لكن المراد بآله: آله الذين لم يُبَدِّلوا، فخرج عليّ ونحوه ممن بَدَّل، فإنه قتل مَن قال صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل قاتله الجنة"[٣]. ولم يصح عندنا معشر الإباضية رواية: أنه لما نزلت قيل: مَنْ قرابتك الذين تجب علينا مَوَدَّتهم؟ فقال: "علىّ، وفاطمة، وابناهما"[٤].

---

(١) المرجع السابق (٢٦٧/٩).

(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٢٥٨/١٢).

(٣) المقصود به الزبير رضي الله عنه، والحديث في مسند أحمد رقم (٨١٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قِيلَ لَهُ إِنَّ قَاتِلَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْبَابِ فَقَالَ عَلِيٌّ: لَيَدْخُلَنَّ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ النَّارَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ» وصححه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤١٤/٣) رقم (٥٥٨٠).

(٤) جاء في صحيح مسلم (١٨٨٣/٤) رقم (٢٤٢٤) من حديث عَائِشَةَ قالت: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ، مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: " {إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} [الأحزاب: ٣٣]."

ثالثا: الإباضية

يفخر المؤلف كثيرًا في مواضع من تفسيره بنفسه وبأهل نِحْلته، ويرى أنه وحزبه أهل الإيمان الصادق، والدين القويم، والتفكير السليم، وأما مَن عداهم: فضالون مضلون، مبتدعون مخطئون.

فمثلًا نجده عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ} [البقرة: ١٧٠]، يقول[١]: "واعلم أن الحق هو القرآن والسُّنَّة، وما لم يخالفهما من الآثار، فمَن قام بذلك. فهو الجماعة والسواد الأعظم، ولو كان واحدًا، لأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، والتابعين الذين اهتدوا، وكل مهتد. ومَن خالف ذلك، فهو مبتدع ضال، ولو كان جمهورًا. هذا ما يظهر لي بالاجتهاد، وكنت أقرره للتلاميذ عام تسع وسبعين ومائتين وألف.. فأصحابنا الإباضية هم الجماعة والسواد الأعظم وأهل السُّنَّة ولو كانوا أقل الناس. لأنهم المصيبون في أمر التوحيد، وعلم الكلام، والولاية، والبراءة، والأصول دون غيرهم".

وعند تفسيره لقوله تعالى: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [هود: ١١٢]، يقول[٢]: "واعلم يا أخي - رحمك الله – أني استقريت هذه المذاهب المعتبرة كمذهبنا معشر الإباضية، ومذهب المالكية، ومذهب الشافعية، ومذهب الحنفية، ومذهب الحنبلية، بالمنقول والمعقول، فلم أر مستقيمًا منها في علم التوحيد والصفات سوى مذهبنا، فإنه مستقيم خال عن التشبيه والتعطيل. حُججه لا تقاومها حُجَّة. ولا تثبت لها، والحمد لله وحده".

رابعا: الصوفية

يبدى المؤلف رأيه في الصوفية وتفسيرهم للقرآن بصراحة تامة، ويحمل على مَن يُفسِّر هذا التفسير، فيقول[٣] عند تفسيره لقوله تعالى: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [البقرة: ٣]: "قيل: ويحتمل أن يُراد الإنفاق من جميع ما رزقهم الله من أنواع الأموال، والعلم، وقوة البدن، والجاه، وفصاحة اللسان.. ينفعون بذلك عيال الله سبحانه وتعالى على الوجه الجائز، وقيل: المعنى: ومما خصصناهم به من أنوار معرفة الله - جَلَّ وعَلا - يفيضون.. وهذا القول والذي قبله أظنهما للصوفية أو لمن يتصوف، وليس

(١) همیان الزاد إلى دار المعاد (١٤٥/٢).
(٢) همیان الزاد إلى دار المعاد (١٢٩/٦).
(٣) المرجع السابق (٧٩/١).

تفسير الصوفية عندي مقبولًا إذا خالف الظاهر، وكان تكلفًا، أو خالف أُسلوب العربية ولا أعذر مُن يُفسِّر به ولا أقبل شهادته، وأتقرب إلى الله تعالى ببغضه والبراءة منه، فإنه ولو كان في نفسه حقًا لكن جعله معنى للآية أو للحديث خطأ لأنه خروج عن الظاهر وأساليب العرب التي يتخاطبون بها وتكلف من التكلف الذي يبغضه الله، فإن القولين وإن ناسبهما قوله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ علمًا لا يقال به ككنز لا يُنفق منه"[١] الذي رواه الطبراني في الأوسط، لكن لا يصحان تفسيرًا للآية، إذ لا يتبادر ذلك لا يجرى على أسلوب العرب والقول الأخير أبعد، وأنا أعد اعتقادي ذلك نورًا ومعرفة أفاضها الله الرحمن الرحيم عليّ. وقد أقبل القول الذي قبله لأنه قريب من أُسلوب العرب. قليل التكلف، والصحيح أن المراد: النفقة الواجبة وغير الواجبة من المال.

خامسا: الشيعة

لا يُسلِّم المؤلف للشيعة استدلالهم على إمامة عليّ بقوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: ٥٥]... بل نراه يفند احتجاجهم بالآية فيقول[٢]: "وزعم الشيعة أن: {والذين آمَنُواْ الذين يُقِيمُونَ الصلاة}... إلى: {رَاكِعُونَ} المراد به عليّ بن أبى طالب، وأن جملة {وَهُمْ رَاكِعُونَ} حال من واو {وَيُؤْتُونَ الزكاة} وهي مقارنة، وأنه أعطى الزكاة وهو في الصلاة راكع، سأل سائل وهو في ركوع الصلاة فأعطاه خاتمه في حال ركوعه وأراد به الزكاة[٣]، وعبَّر عنه بالجمع تعظيمًا، وهى دعوى بلا دليل عليها والأصل العموم، والأصل أن لا يُطلق لفظ الجمع على المفرد، ومن دعوى الشيعة أن المراد بالولي - في الآية - المتولي للأمور المستحق للتصرف فيها، وأن هذه الآية دليل على إمامة عليّ... وهذا أيضًا تكلف بلا دليل".

---

(١) حسن: قال الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٤٢٤/١) رقم (٢١١٢): حسن، رواه الدارمي، والطبراني في الأوسط، وابن عبد البر.

(٢) هميان الزاد إلى دار المعاد (٣٤٠/٤).

(٣) حديث منكر: أخرجه الحاكم في "علوم الحديث" (ص ١٠٢), وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٣/١٢)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥٨٠/١٠): منكر.

فهرس المصادر والمراجع

- الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- الإباضية مذهبًا وتاريخًا، عبد الله بن حميد السالمي، مكتبة الاستقامة، مسقط، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- تاريخ الفرق الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٦١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد المعتزلي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، محمد ناصر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤ م.

- المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- هميان الزاد إلى دار المعاد، محمد بن يوسف أطفيش، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.